

جيش السيسي يتجه لإحالة جنينة وعنان للتحقيق



الثلاثاء 13 فبراير 2018 09:02 م

أعلن المتحدث الرسمي باسم جيش الانقلاب مساء الاثنين اعتزام إحالة كل من سامي عنان، هشام جنينة إلى جهات التحقيق [] وادعى المتحدث أن هذا التوجه يأتي "في ضوء ما صرح به المدعو هشام جنينة حول احتفاظ الفريق مستدعى سامي عنان بوثائق وأدلة يدعي أنها تحتوي على ما يدين الدولة وقيادتها، وتهديده بنشرها حال اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد عنان".

وشدد على أن "هذه التصريحات تشكل جرائم تستهدف إثارة الشكوك حول الدولة ومؤسساتها، في وقت تخوض فيه القوات المسلحة معركة الوطن في سينا لاجتثاث جذور الإرهاب" على حد تعبيره []

وقال المتحدث العسكري أن "القوات المسلحة ستستخدم كافة الحقوق التي كفلها الدستور والقانون في حماية الأمن القومي والمحافظة على شرفها وعزتها".

وأوضح أن القوات المسلحة ستحيل الأمر إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المذكورين (عنان وجنينة).

تهديد بالاعتقال

وكان هشام جنينة -الذي اختاره عنان نائبا له تزامنا مع إعلان عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة المصرية- عبر في وقت سابق عن خشيته من تعرض عنان لاعتقال أو تصفية في السجن كما حدث مع الفريق عبد الحكيم عامر، وهدد بنشر وثائق تدين الكثير من قيادات سلطات الانقلاب في حال الإقدام على هذه الخطوة []

وقال جنينة إن عنان لديه وثائق وأدلة -سماها جنينة "بئر أسرار"- وأنها ستغير مسار المحاكمات السياسية وتدين أشخاصا آخرين، مشيرا إلى أن تلك الوثائق ليست موجودة في مصر، فقد قام عنان بإخراجها خارج البلاد []

وأوضح أن تلك المستندات تتعلق بما اعتبره أزمات حقيقية مرّ بها المجتمع المصري، وذلك منذ 25 يناير 2011، وصولا لوقتنا هذا، ومن بينها الحقائق حول أحداث محمد محمود، وتفصيل ما جرى في مجزرة ماسبيرو []

وقال إن المفاجأة في تلك الوثائق أنها تكشف حقيقة "الطرف الثالث" الذي قام بالعديد من الجرائم السياسية في مصر عقب ثورة 25 يناير، ومنها كيفية اغتيال مدير المخابرات المصرية الأسبق عمر سليمان، واطتيال عماد عفت، وتكشف كذلك "الحقيقة الخفية حول أحداث 30 يونيو، والجرائم التي تمت بعدها، وبمقولة واضحة: "عنان يملك مخزن أسرار بالمستندات والأدلة".

ولكن ناصر أمين محامي عنان نفى وجود هذه الوثائق، وكتب على صفحته في فيسبوك "أعلن بصفتي محامى الفريق سامى عنان بأن كل ماجاء من تصريحات للمستشار هشام جنينة منسوبة للفريق سامى عنان، هى أقوال عارية تماما من الصحة وغير صحيحة ولا تمت للواقع بصلة".

وأضاف "سوف نتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد كل من أدلى أو يدلى بتصريحات صحفية أو إعلامية ينسب فيها أية أقوال أو أفعال للفريق سامى عنان تؤدي إلى المساس بموقفه القانوني وتعرضه لخطر المساءلة القانونية والاجتماعية".

وقال جنينة إن التعدي عليه شخصيا كان محاولة اغتيال، مضيفا "من حاول اغتيالي يتم استخدامه منذ زمن وبلا شك هو جهاز سيادي، وأصبح معلوما للجميع من هو الطرف الثالث الذي كان يستخدم هؤلاء منذ زمن طويل".

يُشار إلى أن الفريق سامي عنان محتجز بالسجن الحربي على خلفية إعلان عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة، بعدما اتهمته سلطات الانقلاب بمخالفة القانون بهذا الإعلان، كما اتهمته بالتحريض على القوات المسلحة وتزوير وثائق رسمية.